المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: أثر الاتفاقيات الامنية على امن الخليج العربي
اسم الكاتب: د. صلاح جبير البصيصي، د. سامر مؤيد عبد اللطيف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2241
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 06:58 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اثر الاتفاقيات الامنية على امن الخليج العربي

د. صلاح جبير البصيصي د. سامر مؤيد عبد اللطيف

المقدمة

تتعرض منطقة الخليج العربي الى تهديدات متزايدة فيما يخص امنها واستقرارها محليا واقليميا وعالميا، ويعد موضوع امن الخليج من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسة الدولية عموما والسياسات الخليجية خصوصا في ظل التفاعلات الدائرة في المنطقة والتي ابتدأت من الحرب العراقية الايرانية مرورا بالتدخل الامريكي في العراق وتنامي ظاهرة الارهاب وانتهاء" بتداعيات الملف النووي الايراني .

يتمثل الخلل الامني في منطقة الخليج العربي – على الاقل في الوقت الحاضر– بعدم قدرة دول مجلس التعاون الخليجي (بمفردها) من الدفاع عن نفسها وتامين حمايتها عسكريا، الامر الذي جعل كلا منها تجد امنها في التحالف مع دول عظمى او اعطائها تسهيلات عسكرية من اجل حماية نفسها، ولذلك ابرمت دول الخليج العربي بشكل منفرد اتفاقيات امنية مع الولايات المتحدة الامريكية والقوى الدولية الاخرى من اجل ضمان امنها الوطني، والسمة التي اتسمت به هذه الاتفاقيات انها تعقد بين طرفين غير متكافئين من حيث القوة ،مما يطرح في القانون الدولي مسألة (المعاهدات غير المتكافئة) وهذا النوع من المعاهدات ينطوي على انعدام المساواة في المراكز التعاقدية بين أطراف المعاهدة مما يؤدي إلى اختلال الامتيازات والالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدات. ومع نضوج الرؤية المشتركة للتهديدات المتنامية على امن الخليج وتلافياً للثغرات الامنية التي خلفتها تلك الاتفاقيات مع القوى الكبرى بسبب عوامل نوعية اقليمية وعالمية لجأت دول الخليج العربي الى ابرام تطوير اليات للدفاع الجماعي المشترك بالاعتماد على الاتفاقيات الامنية في سبيل المحافظة على امنها واستقرارها الجماعي ،وتبدو هذه الوسيلة هي الانجع في ظل المتغيرات الدولية المستقبلية.

اهمية البحث

يمكن تحديد اهمية هذا البحث بالنقاط التالية:

١– الحاجة الى استكشاف الطبيعة المعقدة للبيئة الامنية التي تعيشها منطقة الخليج العربي مع تعقيداتها وظروفها المتبدلة والمتنوعة بفعل العوامل والظروف العالمية والاقليمية .

٢- تقديم تصورات عن سبل مواجهة التحديات الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي ، واختبار مدى فاعلية الاتفاقيات والتدابير الامنية الثنائية والجماعية ، الاقليمية منها والعالمية في مواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة لاسيما بعد دخول متغيرات نوعية جديدة على هذه الخارطة الامنية المعقدة .

٢- تسليط الضوء على عوامل القوة ومكامن الضعف في هذه الاتفاقيات الامنية ، وتحري الابعاد السياسية والقانونية في الوقت الحاضر والمستقبل .

مشكلة البحث وتساؤلاته

تكمن مشكلة البحث في غياب الرؤية الواضحة والموحدة بين دول الخليج العربي للتحديات الامنية، وتاليا الاليات الفاعلة لمواجهتها في ظل اعتمادية متفاوتة على الولايات المتحدة الامريكية للمحافظة على امن الخليج، حتى مع حضور ترتيبات الامن الجماعي بين دوله العربية، مع استبعاد كلي لامكانية الركون الى المنظومة الاقليمية العربية في ضمان الامن الخليجي. وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة التساؤلات الاتية :

١- ما طبيعة التعقيدات التي تنطوي عليها الخارطة الامنية لمنطقة الخليج العربي ؟ وما اسبابها ؟

٢- ماهي الاستراتيجية التي يمكن ان تتبناها دول الخليج العربي لمواجه التحديات الامنية؟ وما مدى فاعلية الاتفاقيات الامنية التي عقدتها دول الخليج بصورة ثنائية وجماعية بوصفها من اهم وسائل تحقيق اهداف استراتيجتها الامنية ؟

٤- ماهي التصورات المستقبلية لأمن الخليج العربي من منظور اعتماد اليات الاتفاقيات الامنية الثنائية والجماعية ؟

فرضية الدراسة

ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها (ان دول مجلس التعاون الخليجي يمكن لها ان تستفيد من إمكاناتها المادية والاقتصادية مجتمعة من اجل تحقيق التكامل الامني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وذلك عبر ابرام اتفاقيات دولية جماعية وثنائيه من منطلق وحدة المصير الخليجي)

منهجية الدراسة

ان الدراسة سوف تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من اجل تحليل ومناقشة الاتفاقيات الامنية الخليجية وتأثيرها الحالي والمستقبلي على الامن الوطني والاقليمي وكل ذلك بهدف الوصول الى استنتاجات وتوصيات تخدم المشكلة وهدف البحث.

خطة البحث

ان خطة البحث سوف تتطرق الى ثلاث مباحث، سنبحث في المبحث الاول المعضلة الامنية لمنطقة الخليج العربي اما المبحث الثاني فسنعالج فيه الاتفاقيات الدولية في مواجهة المعضلة الامنية لمنطقة الخليج العربي ،اما المبحث الثالث فسنبحث فيه موضوع الابعاد الاستراتيجية للاتفاقيات الامنية ومستقبل المنطقة في ظلها.

المبحث الاول : المعضلة الامنية لمنطقة الخليج العربي

لا تنفصل المعضلة الامنية في منطقة الخليج العربي عن سياق تاريخي توافرت فيه كل ظروف ومسببات التوتر والتهديد لهذه البيئة الامنية الهشة ، بما يفتح ابواب التساؤل المنطقي عن جذور هذه المعضلة الامنية ومسبباتها ؟ وللإجابة عن هذين السؤالين سيتم تقسيم هذا الموضوع على مطلبين :

المطلب الأول : جذور المعضلة الامنية في منطقة الخليج العربي

قبل تقصي جذور المعضلة الامنية في هذه المنطقة الساخنة من العالم ، يقتضي منطق البحث العلمي تثبيت ركائز الدلالة الاصطلاحية لمفهوم الامن بصفة عامة ، ومن ثم امن الخليج بصفة خاصة.

وفي هذا السياق ، ينصرف مفهوم الأمن بصفة عامة إلى الحفاظ على البقاء والتحصن ضد أي خطر خارجي، سواء التصق هذا المفهوم بالفرد أم بالدولة أم بالنظام الإقليمي أم النظام الدولي، وعادة ما يتخذ كأحد أهداف السياسة الخارجية للدول يتم تحقيقه باتباع إجراءات تحصينية وقائية وأخرى علاجية قد تهدف إلى تغيير البيئة المحيطة.

أما مفهوم أمن الخليج فقد اكتسب مفهومه ابعادا وخصائص اختلفت باختلاف رؤى القوى التي فرضت هيمنتها على المنطقة او تمددت رقعة مصالحها فيها على مدار تاريخها، إذ كان معنى أمن الخليج في مرحلة الوجود البريطاني في منطقة الخليج ، تحقيق السلام في المنطقة عبر ازاحة الخصوم والمنافسين وضمان السيطرة الكاملة لبريطانيا العظمى على مقدراتها ، وقد تم التكريس العملي لهذا المنظور عبر سلسلة من الاتفاقيات الامنية التي ابرمتها بريطانيا في العقد الاخير من القرن التاسع عشر مع مشايخ الخليج لتأكيد وصايتها على شؤون المنطقة عرفت بـ(الاتفاقات المانعة) أي التي تمنع غير بريطانيا من أن يتدخل في أي شأن خليجي دون إذن بريطانيا.

وعند جلاء القوات البريطانية عن الخليج في عام ١٩٧١ أصبح لأمن الخليج معنى آخر يتجسد في تأمين استقرار الدول الجديدة المستقلة وضمان امنها وفق رؤية ومصالح القوة الوارثة للنفوذ البريطاني ونعني بها الولايات المتحدة ، في مواجهة القوى الطامعة باستغلال الفراغ الامني فيها ، ومنع الأنشطة التخريبية الفكرية أو المد اليساري في دولها .[١]

ففي هذه المرحلة ايضا ، سعت الولايات المتحدة الى تطوير شبكة مصالحها ونفوذها بهذه المنطقة ، لتعويض الخلل الامني الناجم عن انسحاب القوات البريطانية بالاعتماد على حلفائها المحليين خاصة إيران الشاه، والمملكة العربية السعودية سواء لحماية مصالحها او مواجهة التهديدات الامنية المختلفة لها وفي مقدمتها القوى والانشطة اليسارية عبر ما عرف بـ(مبدأ نيكسون).[٢]

وبعيد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ التزمت الولايات المتحدة بحماية دول الخليج العربية الست، وعرف هذا المبدأ بمبدأ كارثر. إلا أن التواجد العسكري لم يكن على الأرض، بل ظل في أعالي البحار، أو ما يسمى "فوق الأفق"، وكانت تلك الصيغة ملائمة لكلا الطرفين، الأمريكي والخليجي. "[٣]

كان تشكيك الدول الخليجية بإيران والعراق إلى جانب اندلاع الثورة في إيران وسقوط نظام الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية فيها وإعلانها تصدير الثورة ، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨.) والطموح السوفيتي في الوصول الى المياه الدافئة في الخليج العربي ، من اكبر التحديات التي دفعت الدول الخليجية الست وهي (الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين وعمان وقطر والكويت) إلى تطوير رؤية خليجية خالصة لمفهوم الامن في المنطقة عبر تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ايار من عام ١٩٨١، ليتولى تنسيق المواقف والتوجهات العامة لتحقيق مزيد من القدرات الذاتية لمواجهة الأخطار المحيطة بها. [٤] وجاءت حرب الخليج الثانية (حرب عاصفة الصحراء) عام ١٩٩١ وتداعياتها لتحدث تغيرات جوهرية على هيكلية النظام الإقليمي الخليجي ونظام تفاعلاته، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة دورها القيادي في هذه الحرب قوة عالمية إقليمية في الخليج لتتحول هيكلية النظام من إطار مثلث الصراعات إلى هيكلية

---

[١] غسان توفيق الحسيني ، أمريكا والخليج العربي ، جريدة الزمان البغدادية ، العدد ٤٨٤٢، الثلاثاء ٢٤ حزيران(٢٠١٤)

[٢] د.عبد العزيز شحادة المنصور ، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق : دراسة في صراع الرؤى والمشروعات ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٥ – العدد الأول(٢٠٠٩) ص ٥٩٥

[٣] محمد سعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٠) ، ص ٤٥

[٤] نصرة عبد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣) ص ١٠٥.

جديدة عرفت باسم مستطيل التوتر[٥] ، ولتصبح الولايات المتحدة قوة أساسية ومهيمنة داخل النظام الإقليمي الخليجي لتتجاوز بذلك الدور المتعارف عليه في الأدبيات الكلاسيكية للنظم الإقليمية التي تعلي من شأن عامل الجوار الجغرافي على حساب عامل التفاعلات.

وقد فرضت عوامل كثيرة هذا الدور الأمريكي الجديد منها ما يخص التحولات الجديدة في النظام العالمي وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى أحادية تسيطر على قيادة النظام، ومنها ما يخص الاتفاقات الأمنية والعسكرية التي وقعتها الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة بشكل منفرد وكبديل للأمن الجماعي الخليجي .ومنها ايضا بروز مشكلة تصاعد خطر حركات التطرف والارهاب الاسلامي بعد انتهاء انسحاب الاتحاد السوفياتي من افغانستان وانتهاء سنوات المواجهة المقدسة فيها .[٦]

ومع تطور الأحداث في المنطقة، بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، واستفادة إيران من هذا الاحتلال من خلال تدخلها المستمر في العراق والمنطقة وانسحاب القوات الأميركية من العراق في نهاية عام ٢٠١١، جعل دول مجلس التعاون الخليجي تفكر في مسالتين مهمتين تتعلقان باستراتيجية المجلس للمرحلة القادمة بكل ما فيها من تطورات واحتمالات على الأصعدة العربية والإقليمية والدولية :

الأولى : تطوير مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي لحفظ استقرار شعوب ودول المجلس، خصوصاً بعد انتفاضات الجماهير العربية الأخيرة في المنطقة العربية وخاصة في البحرين واليمن والتي يعتقد مسئولون في المجلس أن إيران لها دور في أحداث البلدين ، ولذلك فأن الخيار الأفضل لدول مجلس التعاون الخليجي هو إقامة اتحاد أو وحدة خليجية كونفيدرالية، وهو خيار الحد الأدنى للوصول إلى اتحاد فيديرالي يرقى إلى طموحات وتطلعات شعوب دول مجلس التعاون الخليجي.

الثانية : توسيع مجلس التعاون ليشمل الأردن والمغرب وربما العراق واليمن ومصر وأقطار أخرى خلال العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين على خلفية التطورات السياسية والاقتصادية الحالية والمستقبلية في المنطقة والعالم.

---

[٥] – محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الايرانية ١٩٢١ – ١٩٧١(الكويت، مطبعة ذات السلاسل ، ١٩٨٥)، ص ٣٦٧.

[٦] – فؤاد علي قشيش ، التهديدات والتحديات التي تواجه الشرق الاوسط ، ضمن كتاب (العلاقات الدولية في الشرقين الادنى والاوسط) ، تأليف مجموعة باحثين (دمشق، دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر ، ، ٢٠٠٢) ص ٦٦–٦٧.

المطلب الثاني : اسباب المعضلة الامنية في المنطقة

تظافرت جملة عوامل واسباب لتزيد من تعقيدات المشكلة الامنية في منطقة الخليج العربي منها ما هو نابع من البنية الذاتية لهذه المنطقة ومنها ما هو وافد من البيئة الاقليمية والدولية المحيطة بها .

ولتشخيص هذا الجانب من المشكلة ، سيتم تقسيم هذا الفرع على المحاور الاتية :-

الفرع الاول : اهمية المنطقة

تولد جانب كبير من مشكلة الامن داخل منطقة الخليج العربي من واقع اهميتها الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية نظراً لتوافر المعطيات الاتية :

اولا: موقع استراتيجي حيوي جعل منها احدى الركائز الاساسية في التوازنات الدولية [٧] اذ تطل على الخليج الذي يفصلها عن إيران مع وقوعها على شاطئ بحر العرب وإطلالها على البحر الأحمر محاذية لشرق أفريقيا وغير بعيدة أيضاً عن المحيط الهندي ، لتكون بذلك على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين اوربا والشرق الاوسط وجنوب شرق اسيا

ثانيا: مكانتها الروحية المتجسدة بوجود الأماكن المقدسة في المملكة العربية السعودية ومنطلق الدين الاسلامي الذي يدين به اكثر من مليار نسمة في العالم . لتكون قلب العالم الاسلامي ، وملاذ القوى والتيارات والحركات الاصولية وغيرها في العالم . [٨]

ثالثا: ما تمتلكه من ثروات نفطية هائلة [٩] تقدر بنحو ٦٥./. من احتياطي النفط العالمي، و ٣٣.٨./. من الاحتياطي العالمي للغاز[١٠]. حيث تصل هذه النسبة في تلك المناطق إلى ١٥-٣٠./.

رابعا: وما تقدم من ثروات نفطية ، جعلها سوقا تجارية واستثمارية متصاعدة الاهمية مع تصاعد اسعار النفط واهميته في السوق العالمية ، اذ تشير إحصاءات منظمة (الأونكتاد) إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية في دول الخليج العربية الست عام ١٩٩٩م وصلت إلى ٥.٤٥٢ مليون دولار، أو ما يعادل ٦ في الألف من حجم الاستثمارات العالمية. [١١].

---

٧ – د. اسماعيل صبري مقلد ، امن الخليج العربي واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦) ص٤٧.

٨ – د.مصطفى الفقي ، امن الخليج في وجه التحديات ، مقال منشور على الرابط http://we3rb.net/t100781/.

٩– د. محمد كريم كاظم ، دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق ، مجلة دراسات دولية ،العدد ٤٢ مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،٢٠١٢ ص ٧٠

١٠– وتمثل منطقة الخليج العربي واحدة من أكبر مناطق الاحتياط نسبة إلى الإنتاج (R/P) ، حيث تبلغ هذه النسبة ٨٥./. وهذا يعني نظرياً أن احتياطي المنطقة يستهلك بشكل أقل من بقية استهلاك احتياطي المناطق الأخرى من العالم.

١١– UNCTAD, World Investment Report 2000

ويتوقع أن تزيد نسبة الاستثمارات الأجنبية في دول الخليج العربية، نتيجة إعادة فتح أبواب الاستثمار في المنطقة في مجالات الطاقة والكهرباء والاتصالات، خاصة وأن بعض دول المنطقة مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة قد بدأت تظهر في عمليات الاندماج بين الشركات المحلية والأجنبية، وهي الظاهرة الأكثر شيوعاً في الوقت الحاضر في مجال الاستثمار العالمي. كما أن توجه معظم دول المنطقة نحو خصخصة اقتصادياتها سيعني مزيداً من الاندماج للاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي ودخول أكبر للشركات المتعددة الجنسية في المنطقة.

الفرع الثاني : الاطماع الدولية بالمنطقة

لاشك ان منطقة الخليج العربي مستهدفة بمخاطر عدة نابعة من كونها تمثل مصدر قوة مادية لأي دولة طامعة ، لذلك فإن «القوى الكبرى» حاضرة وبشدة في هذه المنطقة العالية القيمة استراتيجياً واقتصادياً ، وبالنظر لاتساع رقعة القوى المهتمة بمد شبكة نفوذها الى المنطقة ، من المفيد حصر زاوية النظر ببعض القوى لا كلها بحكم تاثيرها في توجيه مسارات التفاعل في المنطقة وتشابك حلقات الامن فيها . وهذا ما سيتم تسليط النظر عليه تباعا :

اولاً: الولايات المتحدة الامريكية

ترى الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ امريكية ، فلا تسمح لاية قوة دولية ان تقترب منها ، اكد ذلك ويؤكده ضخامة الانتشار العسكري في هذه المنطقة ، وسلسلة الحلقات الاستراتيجية التي اجتهدت بتطبيقها فيها [١٢]فمنذ الإعلان النهائي عن انتهاء الحرب الباردة عام (١٩٩١) راقب العالم عن كثب التوجهات الأمريكية للبقاء كقطب أوحد في العالم، عندئذٍ طرحت الولايات المتحدة عدة مبادرات في المنطقة ؛ منها مبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي بدأ تنفيذها بحجة الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان ، كل ذلك بهدف تنفيذ مشروعها الكوني، أو مشروع القرن الأمريكي الجديد.

كما طرحت الولايات المتحدة مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي تحدّث عن خرائط سياسية وجغرافية جديدة للمنطقة، تناسب إدارة الاستعمار الأمريكي الجديد المختلف عن إدارة الاستعمار الإنجليزي القديم... وضمن هذا المشروع يتم تنفيذ كل ما هو يغلي في شوارعنا العربية عموماً والخليجية خصوصاً من مشاكل الطائفيات، المذهبية والدينية والإثنية وحتى السياسية والحزبية، لفرض

[١٢]– شذى زكي حسن ، تطور العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق اسيا : دراسة تحليلية في اليات التعاون الخليجي الاسياني (اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، ٢٠٠٢) ص ١٦٦.

الجديد من الحدود والخرائط على المنطقة، بما يناسب طروحات الإصلاح الأمريكي، بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والحفاظ على حقوق الأقليات ...لتجفيف منابع الإرهاب حسب المقولات الأمريكية .

لقد استندت الولايات المتحدة لإنفاذ مفعول استراتيجيتها في منطقة الشرق الاوسط عامة والخليج العربي خاصة في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ على ركائز عدة شكلت منطلقات حيوية لتحركاتها :

١ – إعطاء أولوية لاستخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر لمواجهة أي تهديد للنفوذ والمصالح الأمريكية في الخليج ، وقد أكسبت خبرة استخدام القوة المسلحة في حرب الخليج الثانية هذه السياسة قدرًا كبيرًا من المصداقية والفعالية بالنسبة للولايات المتحدة.

٢ – الاحتواء المزدوج للعراق وإيران، والهدف المباشر لهذه السياسة، كما أوضحه عدد من الاستراتيجيين الأمريكيين هو أن للولايات المتحدة مصلحة كبرى في منع ظهور قوة تحمل نزعة سيطرة إقليمية في أي بقعة من العالم ولاسيما إذا كانت قوة قادرة على تهديد الأمن والاستقرار العالمي عبر استخدام القوة . واستهدفت سياسة "الاحتواء المزدوج" اتباع كل ما من شأنه نزع قدرة العراق وإيران على تهديد المصالح الأمريكية ونظم الحكم الصديقة في الخليج، بتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل، والحيلولة دون تمكين إيران من امتلاك مثل هذه الأسلحة .

٣ – سياسة الاعتماد المتبادل بين الشقين الغربي والشرقي من إقليم "الشرق الأوسط"، أي بين الخليج والمشرق العربي كمركز لنظام الصراع العربي – الإسرائيلي، وذلك بالربط بين نظام الأمن الإقليمي الجديد في الخليج ومساعي إنجاح عملية التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، عن طريق دفع دول مجلس التعاون للمشاركة في مشروع التسوية والتوسع في تطبيع العلاقات مع "إسرائيل".

٤ – القيام بجهود نشطة لكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز تصور منطقة أكثر ازدهارًا وديمقراطية. لقد اكدت هذه الاعتبارات كلها أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن سياسة تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج ، وهذا يعني أن أي نظام أمني جديد في الخليج سوف يقوم بالأساس بمبادرة أمريكية وبجهود أمريكية، وأن الجديد في النظام الأمني الخليجي لمرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سيتلخص في النتائج التي أفرزتها تجربة الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق، والتطورات التي لحقت بالدور الأمريكي في الخليج والعلاقات الأمريكية – الخليجية منذ تفجيرات ١١

أيلول٢٠٠١ [١٣] وكما كانت ومازالت الولايات المتحدة تثير الكثير من المخاوف لدى الأنظمة الخليجية من المحيط الإقليمي من اجل تعزيز الوجود والبقاء في المنطقة.

ثانيا: ايران

كانت إيران وما زالت مصدر تهديد وعدوان على منطقة الخليج العربي، بدءاً بإيران الصفوية ومروراً بإيران الشاهنشاهية وانتهاء بإيران الآيات، فجميع الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم إيران كان يراودها حلم السيطرة على منطقة ودول الخليج العربي، فكانت سياساتها الاقليمية تجاه دول الخليج العربي منذ عهد الشاه وبعده تعكس الرؤية الاستراتيجية الايرانية لدورها الاقليمي بانها قوة لها مصالحها ونزوعها الى الهيمنة على المنطقة ، وترى ان على الاخرين التعامل معها من هذا المنطلق .

ففي أعقاب انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي بدأ شاه إيران في وضع اللمسات على استراتيجية إيرانية توسعية مدعومة من الغرب. وعلى هذا الأساس تقرر أن تلعب إيران دوراً رئيسياً في مجريات السياسة بمنطقة الخليج العربي، فاحتلت إيران الجزر العربية في الخليج (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى) ثم طرحت إيران في البداية فكرة إقامة نظام دفاعي يأخذ شكل حلف يضم الدول الرئيسية في منطقة الخليج العربي غير أن هذه الاقتراحات قوبلت بالرفض من دول المنطقة، وعلى أساس هذا الرفض بدأت إيران باتخاذ استراتيجية جديدة ، تمثلت في القيام بدور شرطي الخليج، وبعد الثورة الإيرانية التي أطاحت بالشاه بدأ النظام الجديد في إيران وكأنه يبتعد عن استراتيجية الشاه السابق غير أن المتتبع لسياسات النظام الإيراني ليجد أن الاستراتيجية الإيرانية لم تتغير مع تغير النظام وبقيت التهديدات الإيرانية للمنطقة مصدر إزعاج لأمن المنطقة، حيث نجد أن النظام الإيراني لا يزال يحتل الجزر العربية في الخليج وكذلك يهدد بتصدير ثورته لدول الخليج وتهديداته المستمرة للمطالبة في البحرين كجزء من إيران، وبذلك حولت إيران المنطقة إلى بؤرة ساخنة من النزاعات العرقية والفتن الطائفية الأمر الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة، اذ يمكن لهذه القوة الاقليمية الطامحة أن تجد مبرراتٍ مذهبية أو نفطية للقفز على بعض شواطئ الخليج واقتحام الحياة السياسية في بعض دولها ، ولعل نموذج ما يجري في مملكة البحرين هو شاهد على ذلك .

وهكذا امكن القول ان اكثر ما يثير دول الخليج من ايران هو تدخلها في الشؤون الداخلية لدول المجلس ،اضافة الى سعي ايران الحثيث من اجل تطوير برنامجها النووي والذي من شأنه تشكيل عامل

---

[١٣]– د. عبد العزيز شحادة المنصور، امن الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد٢٥،العدد الاول(٢٠٠٩) ص٥٩١

تهديد بيئي وامني على دول المجلس ، عدته هذه الاخيرة تطورا خطيرا في ميزان القوى في المنطقة يظهر الحرص الايراني على اظهار المكانة والهيبة ولتكريس النزعة القومية في سيطرتها على الخليج من خلال الحصول على عناصر القوة بغية فرض سيطرتها على نظم وهياكل الامن في المنطقة[١٤]، وحتى بأسقاط المتغير الاخير من حسابات التقاطع الاستراتيجي بين المنظورين ، فان الحرص الايراني على الاستقلالية وابعاد القوى الاجنبية من منطقة الخليج يقابله ارتباط الدول العربية في الخليج بروابط استراتيجية مع الولايات المتحدة سيقطع الطريق ايضا امام احتمالية مثل هذا التقارب ويعزز عوامل الشك بينهما حتى المستقبل القريب[١٥].

ثالثا : العراق

ان الاحتلال الامريكي احدث صدمة ليس للعراقيين فحسب بل للخليجين والعرب عموما ،اذ ان العراق كان يمثل الثقل الاساسي في توازن القوى الاقليمي–الخليجي مع ايران[١٦] ، واذا كان العراق في ظل النظام السابق مصدر تهديد بالغزو والاحتلال لدول المجلس ،الا ان تهديد العراق الجديد يتمثل في عدم الاستقرار الامني للعراق وتصاعد الشد الطائفي بين مكوناته المختلفة والذي يمكن ان ينعكس على الاستقرار في دول مجلس التعاون الخليجي ،وفي هذا السياق يمكن فهم تحذير الرئيس الامريكي جورج بوش عند طرح استراتيجيته الجديدة في العراق عام ٢٠٠٧ بقوله ان الفشل في العراق سيخلق ملاذات للإرهاب مما يمثل تهديدا للدول والحكومات المعتدلة في الشرق الاوسط، وما يزيد تفاقم الاوضاع في العراق هو تحوله الى مسرح لتصفية الحسابات بين اطراف دولية واقليمية ، الامر الذي يسهم في زعزعة الامن والاستقرار ليس في العراق فحسب بل في منطقة الخليج بأسرها.

رابعا : الخطر الاسرائيلي

ان (اسرائيل) كانت وما تزال تمارس دورا في عدم استقرار منطقة الخليج العربي لأنها تدرك اهمية دول الخليج في دعم الموقف العربي في النزاع العربي –الاسرائيلي ،وتعتبر زيادة الوفرة المالية لهذه الدول بانها سوف تكون على حساب امنها بسبب ما تقدمه هذه الدول من مساعدات مالية للحركات الفلسطينية المختلفة، كما ان (اسرائيل) تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في صياغة المفهوم الغربي

---

[١٤]– هاشم جريد الخوالدة ، السياسة الامريكية تجاه ازمة البرنامج النووي الايراني (١٩٩١– ٢٠١٢) (رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب والعلوم الانسانية / جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٣) ص٤٢– ٤٤ .

[١٥]– محمود سريع القلم ، تصورات القوة وتعدد المصالح السياسية الامنية الاقليمية لإيران ، ضمن كتاب النظام الامني في منطقة الخليج العربي : التحديات الداخلية والخارجية (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٨) ص ١١٤.

[١٦]–عبد الله فاتح المطيري، امن الخليج العربي والتحدي النووي الايراني(رسالة ماجستير–جامعة الشرق الاوسط–قسم العلوم السياسية ،٢٠١١) ص٦٤

والامريكي لأمن الخليج وفقا لمصالحها[١٧].هذا بالإضافة الى ان امتلاك اسرائيل لأكثر من (٢٠٠) رأس نووي يجعلها مصدر التهديد الاول للمنطقة العربية وبما في ذلك منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني : الاتفاقيات الدولية في مواجهة المعضلة الامنية لمنطقة الخليج العربي

وجدت دول الخليج العربي في بناء شبكة متينة من التحالفات والاتفاقيات الدولية المتعددة الاغراض وسيلة فاعلة في مواجهة التهديدات المختلفة لأمنها الاقليمي . غير انها بالمقابل قد تباينت في آلية توظيف هذا المتغير الامني (الاتفاقيات) بين توجه الى عقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول الكبرى ، واخر يرجح اسلوب الاتفاقيات الجماعية المشتركة.

وعلى هذا الاساس جرى تقسيم هذا المبحث على مطلبين :-

المطلب الاول : الاتفاقيات الثنائية مع الدول الكبرى وطبيعتها القانونية

الفرع الاول: الاتفاقيات الثنائية

كانت عملية الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، دافعاً للولايات المتحدة الأمريكية، نحو إعادة ترتيب النظام الأمني في الخليج؛ إذ إن النظام الأمني، الذي كان سائداً في منطقة الخليج، "لم يكن ناجحاً تماماً"، طبقاً لِمَا ذكره وزير الدفاع، تشيني، في ٢٩ أبريل ١٩٩١. ولذلك، تركزت المساعي الأمريكية في إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة ترتيباً، لا يتكرر معه ما حدث ، بشكل أو بآخر، ولا تتعرض المصالح الأمريكية في المنطقة للتهديد ، فاتجهت نحو أداء الدور

الرئيس في عملية بناء الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج، كما قصرت اتصالها وتعاملها، في هذا الشأن، على دول مجلس التعاون الخليجي الست وفصلت ما يترتب على مداولتها مع هذه الدول، من ترتيبات أمنية عن أي جهود أو اتفاقيات أخرى، في شأن الترتيبات لأمن الخليج .ولذلك، لم تتحمس لإعلان دمشق، بل لم تشرك حتى حليفتيها الأوروبيتَين (بريطانيا وفرنسا)، في عملية بناء ترتيباتها الأمنية مع دول الخليج العربية ، وهو ما نمّ عن حرص واشنطن على الانفراد بتقرير مصير الترتيبات الأمنية في هذه المنطقة، نظراً لأهميتها الخاصة وحيوية المصالح الأمريكية فيها والمتمثلة بالاتي :

١. تحقيق الالتزام الأمريكي بصون أمن إسرائيل، وأن تكون مشمولة بنظام أمني ذي امتدادات إقليمية، يكفل لها الحماية والبقاء.

[١٧]- المطيري، ص٦٥-٦٦

٢. حماية كيان دول منطقة الشرق الأوسط وسلامة أراضيها، وإنشاء علاقات وثيقة بالحكومات،" التي تعرف، في المفهوم الأمريكي، باسم الحكومات المعتدلة"، والتي تدعم النظام الأمني المتطور، وتعمل ضمن إطاره.

٣. حماية حركة التجارة في المنطقة، من خلال:

أ- اعتماد إجراءات، تحافظ على أسعار رخيصة، وثابتة، لمبيعات النفط.

ب- السعي لإدخال الشركات الأمريكية، ضمن نسيج الحياة اليومي لدول هذه المنطقة.

ت- الاحتفاظ بفاعلية الدور والنفوذ الأمريكيين، في المجال الاقتصادي.

ث- العمل على إنشاء أنظمة حكم ديموقراطية، في الشرق الأوسط.

ج- فرض قيود إقليمية على التسلح.

وبدأ المسعى الأمريكي، في شأن مسألة الترتيبات الأمنية في الخليج، منذ بداية مايو 1991 ، مع زيارة وزير الدفاع الأمريكي، تشيني، إلى الدول الخليجية العربية الست، حيث طرح على قادتها خطة الرئيس بوش، لتكثيف الوجود الأمريكي وتوسيعه في المنطقة، كأساس لترتيبات أمنية، تجمع الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الدول الست معاً ، وكان هدفه طمأنتهم إلى أن واشنطن ستكون قادرة، من خلال الترتيبات المطروحة، على استجابة حاجاتهم الأمنية، بسرعة، إذا تعرضوا لتهديدات مستقبلية؛ وذلك من دون حاجة إلى وجود كبير لقوات برية أمريكية دائمة، على أراضي دولهم.

وبالمقابل ، اتَّبعت دول الخليج من جهتها في اتفاقياتها مع كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ودول أخرى، منهج الاتفاق الثنائي، الذي وافقت عليه جميعاً، إذ فضّلت التعامل الثنائي، وليس الجماعي، ومردّ ذلك، أساساً إلى تباين رؤاها، حول الوجود البري الأجنبي، وحجم الأسلحة الثقيلة، التي ستخزَّن على أراضيها؛ ومن ثَم، ترك لكل دولة على حدَة، أن تقرر موافقتها على ذاك الوجود وذلك التخزين أو رفضهما .وكان الاجدى ان تتفق دول الخليج على حد ادنى من التنسيق فيما بينها حول كم وحجم التعاون العسكري مع القوى الكبرى ،انطلاقا من وحدة الاخطار التي تحيق بهذه الدول ولكي يتم التوصل في المستقبل الى قدر من التكامل الامني الذاتي فيما بينها والذي يجعلها تخفض او تستغني عن الوجود الاجنبي في اراضيها.

وكانت الكويت، الدولة الأسبق إلى توقيع اتفاقية ثنائية، للتعاون الأمني والدفاع، مع الولايات المتحدة الأمريكية، فمثلت الاتفاقية العسكرية الثنائية، بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، المظهر الرئيس للترتيبات الأمنية. ففي 19 سبتمبر 1991 ، وقّع، في واشنطن، الشيخ علي سالم الصباح،

وزير الدفاع الكويتي، ونظيره الأمريكي، الاتفاقية الأمنية بين بلدَيهما، مدتها عشر سنوات، تضطلع بموجبها، قوات الولايات المتحدة الامريكية بحماية الكويت من أي اعتداء خارجي .وكان مجلس الأمة الكويتي، قد صادق عليها مصادقة مبدئية، في 18 سبتمبر 1991 ، ثم أبرمها، في توقيت لاحق. وقد اشتملت على البنود الاتية :

أ .تمركز قوة أمريكية، بحجم لواء، وكتيبة مظلات، قوامها نحو 5 آلاف جندي، في الأراضي الكويتية . تكون قوة ممهدة لتدخّل باقي القوات الأمريكية، في مواجهة أي تهديد.

ب .وضع معدات أمريكية ثقيلة، في قاعدة داخل الكويت، من أجل سرعة فتح القوات الأمريكية، عند أي تهديد.

ج .السماح بحُرية استخدام القوات الأمريكية موانئ وقواعد كويتية.

ج .إجراء تدريبات ومناورات دورية مشتركة، بين القوات، الأمريكية والكويتية.

كما نهضت البحرين وقطَر بتغطية الاتجاه البحري، في الترتيبات الأمنية، وإيواء مركز القيادة المتقدم للقيادة المركزية الأمريكية .فاستُخدمت الموانئ، البحرينية والقطَرية، كنقط ارتكاز بحْرية لقطع الأسطول الأمريكي، العاملة في الخليج .كما استُخدمت مطارات الدولتَين وقواعدهما الجوية، في مصلحة القوات الجوية، الأمريكية والبريطانية والفرنسية، في حين اتخذت القيادة المركزية، في البحرين مركزاً متقدماً لقيادتها في منطقة الخليج ، بموجب الاتفاق الثنائي الأمني الموقّع بينها وبين الاخيرة' 'كما توجد في عمان عدة قواعد عسكرية جوية وفي الامارات العربية توجد قاعدة عسكرية فرنسية تم افتتاحها عام ٢٠٠٩ وتتعاون المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الامريكية بالاعتماد على الاتفاقية الاستراتيجية المعقودة بينهما عام ١٩٧٤ [١٨].

وعليه قامت دول الخليج الست بأبرام اتفاقيات امنية مع دول كبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ونتيجة لذلك تتواجد اليوم القوات العسكرية في كل دول الخليج بلا استثناء ،ووصلت اعدادها الى (٣٠) الف جندي عام ٢٠١٢ ،هذا بالإضافة الى حوالي (٢٢) الف عنصر اخر من البحرية الامريكية التي تتواجد في حاملات الطائرات والسفن الحربية الاخرى التي تنتشر في مياه الخليج وبذلك فان عدد القوات الاجنبية في دول المجلس يقدر بأكثر من (٥٠) الف عنصر (الاغلبية من

[١٨]– ترتيبات الامن في منطقة الخليج العربي بعد مرحلة تحرير الكويت ، بحث منشور على موقع المقاتل ، على الرابط : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/30/index.htm

الولايات المتحدة الامريكية) وهذه الارقام توازي تواجد الجيش الامريكي في المانيا حوالي(٥٠)الف جندي وتتعدى التواجد في اليابان حوالي(٣٥) الف جندي[١٩] .

ان دول مجلس التعاون الخليجي قد واجهت تحدين اساسين عند ابرامها مثل هذه الاتفاقيات وهما:

التحدي الاول/ سيادة النزعة الوطنية على السياسة الخارجية لدول المجلس ،اذ تتعاطى دول مجلس التعاون الخليجي مع التطورات الخارجية بناء على رؤيتها لمصالحها الوطنية، ومن ثم فأنها في هذه الاتفاقيات تفضل المصالح الوطنية على حساب المصالح الجماعية لدول مجلس التعاون الخليجي .

التحدي الثاني/ يتمثل في فرض الولايات المتحدة الامريكية التعامل المنفرد مع دول المجلس عند ابرام الاتفاقيات الامنية والتجارية الحرة ولذلك فقد حرص الجانب الامريكي على الرفض المتكرر لمبدأ الحوار الجماعي الذي دعت اليه بعض دول المجلس (مثل المملكة العربية السعودية) مع العلم ان ابرام مثل هذه الاتفاقيات الثنائية سبب خلافات في بعض الاحيان

بين دول المجلس ،ومثاله الخلاف السعودي–البحريني في القمة الخامسة والعشرين في المنامة عام ٢٠٠٤ على خلفية ابرام البحرين اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية ،الامر الذي اعتبرته السعودية مخالفا لقرارات المجلس السابقة تي تدعو الى ضرورة انتهاج موقف موحد في مواجهة الدول الكبرى والجهات الاقليمية [٢٠].

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للاتفاقيات مع الدول الكبرى

ان ابرام دول الخليج العربي المعاهدات السابقة مع الدول الكبرى يطرح في القانون الدولي ما سمي (بالمعاهدات غير المتكافئة) والتي تتميز بانعدام او انتقاص المساواة في بالمراكز التعاقدية بين اطراف المعاهدة ، ولقد تم تعريف المعاهدات غير المتكافئة بانها المعاهدات التي لا تفرض على اطرافها نفس الالتزامات او التزامات متفاوتة والتي من شأنها محاباة احد الطرفين على حساب الطرف الاخر[٢١] ففي هذه المعاهدات يفرض طرف قوي شروط معينة على طرف اقل منه قوة ونتيجة ذلك ينعدم

---

[١٩]– المطيري،ص٦١

[٢٠] – ww.washington times.com/news/2012

– من جهة اخرى وقعت قطر مع فرنسا في تشرين الاول عام ١٩٩٨ اتفاقية دفاعية ثنائية نصت على مشاركة فرنسا في الدفاع عن قطر اذا ما دعت الضرورة ، واشتملت ايضا على اجراء تدريبات مشتركة ، فضلا عن انشاء القاعدة العسكرية الفرنسية الجديدة في قطر ،كما سعت فرنسا ايضا الى توقيع اتفاقية تزود بها المملكة العربية السعودية بطائرات الميراج والسفن الفرنسية في اطار تطوير العلاقات العسكرية بينهما .انظر د. نوار محمد ربيع ، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوربي : مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون ، مجلة دراسات دولية ،العدد ٤٠ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٦ .

[٢١] ينظر: د. خليل اسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة (بغداد: مطبعة جامعة بغداد،١٩٨١) ص١١٣ومابعدها

التناسب بالحقوق والالتزامات بين اطراف المعاهدة خلافا للمبادئ العامة للمعاهدات الدولية التي تستوجب قدرا من المساواة في الحقوق والالتزامات بين اطراف المعاهدة. ولعل ابرز معايير عدم التكافؤ في هذه المعاهدات ما يلي:

١- ان هذه المعاهدات تتضمن شرطا او شروطا تحد من مظاهر السيادة.
٢- تسمح بعض من هذه المعاهدات لاحد اطرافها بالتدخل بالشؤن الداخلية للطرف الاخر.
٣- قد يملك احد اطراف المعاهدة الحق في تعديلها او اعادة النظر فيها دون الطرف الاخر.
٤- طول امد هذه المعاهدات او اكتسابها صفة التأبيد.
٥- السماح بإقامة قواعد عسكرية لدى الطرف الاخر.

ان المعاهدات الثنائية التي ابرمتها دول الخليج العربي مع القوى الكبرى تتضمن الكثير من معايير عدم التكافؤ ومنها ان وجود المنشأت والقواعد العسكرية يخل بمبدأ السيادة على الاراضي الوطنية ،كما ان تكلفة هذا الوجود العسكري تتحمله الدولة المضيفة في الكثير من الاحيان ،كما ان هذه المعاهدات طويلة الامد وتتجدد دوريا وكذلك فان تكثيف الوجود العسكري الامريكي يولد ضغوطا على دول الخليج لكي تشتري الاسلحة الامريكية بالتحديد، وهو ما حاصل فعلا.

وفي الوقت الذي تبنت دول العالم الثالث الاخذ بمفهوم المعاهدات غير المتكافئة للتخلص منها لانعدام التوازن بين اطرافها من حيث الحقوق والالتزامات ،الا الدول الغربية لم تعترف بمثل هذه المعاهدات واقرت مشروعيتها على اساس رضاء اطرافها وذكرت بان ما قيل عنها من انتقادات ،هي انتقادات سياسية وليس قانونية [٢٢]. ويمكن القول انه في الوقت الذي تكون فيه هذه المعاهدات ملزمة من الناحية القانونية ،الا انه يمكن لاحد اطرافها تعديلها او التخلص منها باتباع احدى الوسائل القانونية التي يكفلها القانون الدولي. [٢٣]

المطلب الثاني : الاتفاقيات الجماعية المشتركة

حضي التعاون العسكري والدفاع المشترك باهتمام ورعاية قادة دول المجلس منذ وقت مبكر من انطلاق مسيرة مجلس التعاون ، وذلك انطلاقاً من قناعة راسخة بوحدة الهدف والمصير ، وتماثل التهديدات فضلا عن روابط الدم والجوار والتاريخ المشترك . وكان الملف الأمني الأكثف حضوراً في

[٢٢]- د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي (القاهرة :دار النهضة العربية،٢٠٠٢) ص٢٧٤

[٢٣]- توجد ثلاث وسائل لأنهاء مثل هذه المعاهدات وهي:
١- الوسائل السياسية. ٢- القضاء والتحكيم الدوليين. ٣- فسخ المعاهدة بالإرادة المنفردة.

مداولات قادة دول المجلس ووزراء داخليتها، حتى قيل أن مجلس التعاون كان مجلس أمن بامتياز ونتيجة لذلك اتسم التعاون في المجالات العسكرية بين دول المجلس بالعمل الجاد والواقعي في بناء وتطوير القدرات العسكرية الدفاعية بدول المجلس ، قاطعا سلسلة من المراحل ومحطات التنسيق الامني التي يمكن ايجازها بالاتي :-

(أ) **قوات درع الجزيرة المشتركة:** كان تشكيل قوات درع الجزيرة المشتركة وسيلة من وسائل تحقيق الدفاع المشترك بين دول المجلس ، وأحد أهم الآليات لبناء منظوماته المختلفة ، حيث قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة (المنامة ، نوفمبر ١٩٨٢م) الموافقة على إنشاء قوة درع الجزيرة . وقد بدأت الدراسات الخاصة بتطوير قوة درع الجزيرة في عام ١٩٩٠م ، وعلى ضوء ذلك ، تم تطوير القوة إلى فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها . واستشرافاً من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لمتطلبات المستقبل والمتغيرات الدولية بالنسبة للوضع في المنطقة ، فقد بارك المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي ، ديسمبر ٢٠٠٥) مقترح خادم الحرمين الشريفين لتطوير قوة درع الجزيرة إلى قوات درع الجزيرة المشتركة.

(ب) **اتفاقية الدفاع المشترك** : وقّع قادة دول المجلس في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى (المنامة ، ديسمبر 2000م) على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . وقد جاءت الاتفاقية تتويجاً لسنوات من العمل المشترك في مجال التعاون العسكري وبلورة أطره ومنطلقاته وأهدافه ، وتأكيداً على عزم دول المجلس على الدفاع الجماعي ضد أي خطر يهدد أي منها . كما تضمنت الاتفاقية إنشاء مجلس للدفاع المشترك ولجنة عسكرية عليا تنبثق عنه ، وتم وضع الأنظمة الخاصة بكل منهما وآلية عملهما.

(ج) **الاستراتيجية الأمنية الشاملة** : تسببت الارهاصات التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ مع طلائع الربيع العربي في تونس ومصر ، والتغيرات المحورية في خريطة التحالفات لبعض دولها المهمة خاصة في ظل تغيير موازن القوي ميدانيا في سوريا والتقارب الايراني – الامريكي ، ونشوء المحور الايراني – العراقي – السوري ، وما رافقه او تمخض عنه من تمدد في النفوذ والاطماع الايرانية بالمنطقة وجد صداه بتحريك ورقة الاقليات الطائفية في بعض دولها ولاسيما بعد ان اندلعت الاحتجاجات المناهضة للحكومة في البحرين في شباط وآذار عام ٢٠١١. [٢٤]

---

٢٤ – مركز الراي للدراسات ، دول مجلس التعاون الخليجي الاهتمام بالتعاون العسكري والدفاع المشترك ، الموقع الرسمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي http://www.gcc-sg.org/index&849

وهكذا بدأت دول الخليج تشكّك في مدى التزامات واشنطن الطويلة الأمد تجاه المنطقة، خصوصاً بعد تحويل الرئيس الأميركي باراك أوباما تركيزه نحو آسيا وتخفيض الإنفاق العسكري الأميركي وتخفيض اعتماد أميركا على النفط الأجنبي. وسعيا منها لتدارك تلك التحولات الامنية الخطيرة وتعزيز التنسيق والتعاون في المجال الأمني ، ولتحديث الآليات والتدابير المشتركة للأجهزة الأمنية بالدول الأعضاء ، ولمواكبة التطور المتنامي للجريمة بمختلف أنواعها ، والتي أصبحت عابرة للحدود الوطنية ، توجّه وزراء الداخلية في لقائهم التشاوري الثامن (الرياض ، مايو ٢٠٠٧) الى مراجعة الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول المجلس ، التي سبق إقرارها في فبراير ١٩٨٧ ، بهدف تحديثها من قبل لجنة مختصة .

وفي لقائهم ألتشاوري التاسع (الدوحة ، مايو ٢٠٠٨) أقرّ الوزراء مشروع تحديث وتطوير الاستراتيجية الأمنية الشاملة ، ورفعه إلى المجلس الأعلى لاعتماده ، اذ قرر المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين (مسقط ، ديسمبر ٢٠٠٨) اعتماد تحديث وتطوير الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وفي(١٣ نوفمبر ٢٠١٢) تم التوقيع على الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض وتم اعتمادها خلال أعمال الدورة الثالثة والثلاثين والتي عقدت في مملكة البحرين خلال الفترة من ٢٤ — ٢٥ ديسمبر٢٠١٢. [٢٥] والواقع ان هذه الاتفاقية التي اعتمدتها دول مجلس التعاون في قمة (الصخير المنعقدة في مملكة البحرين عام ٢٠١٢م) ، تعدُّ نسخة معدلة للاتفاقية المقرة عام ١٩٩٤م والتي لم توقعها دولة الكويت تحفظا عليها ولم تصادق عليها دولة قطر وقد راعت في صيغتها الجديدة أسباب تحفظ الدول الأعضاء [٢٦]. وبذلك جسدت هذه الاتفاقية الامنية التي تضمنت عشرين مادة موزعة على ستة فصول اطارا قانونيا عاما مناسبا ومتوافقا عليه لتطوير وسائل التعاون والتنسيق الامني بين الدول الست الموقعة عليها .[٢٧]

وفي هذا السياق كنا نتمنى ان تتجه دول الخليج العربي باتجاه العمق العربي باعتبار ان امن الخليج جزءا من الامن القومي العربي ، وذلك بان تقوم هذه الدول بأبرام اتفاقيات امنية مشتركة مع الدول العربية الكبرى او ان يتم التنسيق مع جامعة الدول العربية في اطار العمل العربي الامني المشترك، وخاصة في

---

[٢٥] – وفاء السيد ، مستقبل التعاون الدفاعي في الخليج العربي ، مقال منشور على موقع حوار المنامة الالكتروني ، ٢ ديسيمبر ٢٠١٣، منشور على الرابط :https://www.iiss.org/ar-sa/iiss-middleeastarabic/manama-s-voices-s-blog

[٢٦] – مستقبل الاتفاقية الأمنية الخليجية ، مقال منشور على الموقع الالكتروني لجريدة الصفوة ، بتاريخ ١ مارس، ٢٠١٤ على الرابط : http://www.alsafwanews.com

[٢٧] – احمد محمد محمود ، الاتفاقية الامنية بين دول مجلس التعاون : قراءة موضحة ، مقال منشور في جريدة الايام البحرينية ، العدد ٩٠٨٢ الخميس ٢٠ فبراير ٢٠١٤ الموافق ٢٠ ربيع الثاني ١٤٣٥.

ظل وجود معاهدة الدفاع العربي المشترك لعام ١٩٥١ والتي اعتبرت المادة الثانية فيها، ان أي اعتداء على احدى الدول العربية يعتبر اعتداء عليها جمعيا ، وما يبرر معه حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي لكل الدول العربية لرد الاعتداء.

المبحث الثالث : الابعاد الاستراتيجية للاتفاقيات الامنية ومستقبل المنطقة في ظلها

جسدت الاتفاقيات الامنية التي وقعتها دول المنطقة بكل صيغها ، اليات ووسائل يتم التعاطي من خلالها مع التحديات الامنية التي واجهتها تلك المنطقة في ظل بيئة وظروف دولية متغيرة . وفي الوقت الذي اشرت فيه هذه التوجهات مدى حرص دول المنطقة على توفير الحد الممكن للأمن ، فإنها عكست من جانب اخر حالة الهشاشة في الوضع الامني للمنطقة ، كما ان مثل هذه التسويات في المسار الامني لن تمر في العادة ما لم يصاحبها مضاعفات وتداعيات حاضرة ومستقبلية ستسدد فاتورتها دول الخليج سواء على حساب المواقف او حتى على صعيد السيادة واستقلال القرار . ومن هنا كان واجبا تحري الابعاد الاستراتيجية لمثل هذه الاتفاقيات في المطلب الاول ن ومن ثم التعرف على الصورة المستقبلية للأمن في منطقة الخليج العربي في مطلب اخر .

المطلب الاول : الابعاد الاستراتيجية للاتفاقيات الامنية

انطوت الاتفاقيات الامنية التي ابرمتها دول الخليج العربي على ابعاد وتداعيات تباينت في مستوياتها وانماطها باختلاف اطراف هذه الاتفاقيات واهدافها والواقع الامني الذي صكت فيه . ولاجل تسليط الضوء على هذه الابعاد سيتم فرزها عبر فرعين اولهما سيخصص لتحري الابعاد الاستراتيجية للاتفاقيات الثنائية ، اما الثاني فسيخصص للأبعاد الاستراتيجية للاتفاقيات الجماعية.

الفرع الاول : الابعاد الاستراتيجية للاتفاقيات الامنية الثنائية

لا ينبغي النظر الى اتفاقيات دول المجلس مع الدول الكبرى على انها علاقة تبعية خالصة ولكن الصحيح هو النظر اليها بوصفها علاقة مصالح مشتركة مرحلية يمكن ان تنتهي او تتحول الى علاقات متكافئة في ظل تطور امكانيات هذه الدول وزيادة تكاملها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وخاصة بعد اصلاح علاقاتها مع دول الجوار وبالذات ايران والعراق من اجل تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج. ان الاتفاقيات الامنية الثنائية التي عقدتها دول مجلس التعاون الخليجي حققت قدرا جيدا من التوازن العسكري في المنطقة ،بحيث اصبحت قدرات دول الخليج العربية متفوقة على جيرانها في الاقليم ، فبالمقارنة مع ايران تمتلك القوات الجوية لدول الخليج العربية مجتمعة (٦٢٧) طائرة مقابل (٣١٩) طائرة ايرانية، وتمتلك الدول الخليجية ايضا (٣١٦) مروحية مقاتلة مقابل (٩٥) مروحية ايرانية

و(٢٢) سفينة حربية مقابل (١٧) سفينة ايرانية و(١٦٥٦) دبابة مقابل (١٦١٣) دبابة ايرانية ،وبالإضافة الى الهيمنة العددية فان التفوق التقني والنوعي لدول الخليج العربي يحقق قدرا من التوازن في القوى، واما بالنسبة للتهديد الصاروخي الايراني فان دول الخليج العربي تمتلك انظمة دفاعية متطورة ضمن برنامج مشترك مع الولايات المتحدة الامريكية يهدف الى اقامة نظام دفاعي جوي اقليمي مضاد للطائرات والصواريخ البالستية ،ولاشك ان دول مجلس التعاون قد قطعت شوطا في ترسيخ التعاون العسكري والامني فيما بينها وفق الاستراتيجية الدفاعية الشاملة التي تم اعتمادها في قمة الكويت عام ٢٠٠٩ ،وعملت على تعزيز مفهوم الامن الجماعي ،وذلك من خلال ربط مراكز عمليات القوة الجوية والدفاع الجوي بدول المجلس آليا، وربط القوات المسلحة في دول المجلس بشبكة اتصالات موحدة، فضلا عن تعزيز قدرات الدفاع الجوي بمختلف انظمة الدفاع الصاروخية[٢٨].

وفي ضوء ذلك فانه لا بد لدول المجلس ان تعمل على تحقيق استراتيجية خليجية مشتركة من خلال تبني مفهوم امني جديد لا يتعارض مع المصالح الامريكية ،ولا يجعل هذه الدول في المقابل تبعا للهيمنة الامريكية، اذ يجب التعاون مع القوى الفاعلة في المنطقة على اساس التعاون والتكامل وليس على اساس الهيمنة والتبعية ، ويمكن لدول المجلس ان تحقق ذلك من خلال تأسيس نمط جديد من العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية يقوم على التكافؤ

والتعاون بدلا من الهيمنة والنفوذ ، وعلى ان يرافق ذلك تعزيز التعاون مع القوى الدولية الاخرى كالاتحاد الاوربي والقوى الدولية الصاعدة مثل روسيا والصين والهند وفقا للمصالح المشتركة.

الفرع الثاني : الابعاد الاستراتيجية للاتفاقيات الامنية الجماعية

من خلال نظرة تاريخية على مسألة الامن في منطقة الخليج العربي، يلاحظ ان دول الخليج العربية اعربت عن تمسكها بمبدأ الامن الجماعي منذ عقود طويلة، ولأنها ادركت بوقت مبكر ان مثل هذا المبدأ هو شكل من اشكال التعاون الدولي ويؤدي بالنتيجة الى الاندماج او التكامل ولذلك كله شهد العمل الخليجي نقلة نوعية بتوقيع قادة دول المجلس اتفاقية الدفاع المشترك عام ٢٠٠٠ ، وتعزز هذا التعاون الامني بأبرام الاتفاقية الامنية بين دول مجلس التعاون عام ٢٠١٢ وبذلك تتعزّز أواصر هذا التجمُّع الإقليمي المحوري في منطقته وعلى الساحة الدولية أيضاً. فكل اتفاقية تُبرم في المجلس

[٢٨]– د. محمد عبد الغفار، الاستراتيجية الاقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي، ط١ (المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة،٢٠١٢) ص٢٢

تمنحه مناعة إضافية في مواجهة التهديدات المختلفة الداخلية منها والاقليمية وحتى العالمية ، وبداهة لا يمكن افتراض أن تتماسك قوة مجلس التعاون، من دون
اتفاقيات تزيل الاختلافات ومعها التفاصيل غير المرغوب فيها، ولا سيما في ظل وجود مستمر لجهات خارج نطاق المجلس، لا تتردّد في إعاقة أي خطوة على طريق التكامل الخليجي، وإذا لم تستطع أن تعوق أو تعطل شيئاً، فهي لا تتخلى عن أمنياتها التاريخية بأن يُصاب المجلس بالإعاقة والجمود والخلافات التي لا حلول لها.

لقد اكتسبت الاتفاقية الأمنية أهمية خاصة عن غيرها من الاتفاقيات الأخرى، بأنها تأتي في ظل حالة متصاعدة من التوتر في المنطقة كلها، ومن الواضح أن هذه الحالة لن تنتهي قريباً، وإن انتهت، فإن آثارها ستبقى لفترة ليست قصيرة، خصوصاً في ظل الاستهداف المنهجي الواضح الذي يُحدق بدول الخليج العربية. يضاف إلى ذلك، أن الحرب على الإرهاب لا تزال مستمرة، وستستمر طالما استطاع الإرهابيون من كل الأصناف، العثور على من يدعمهم ويشغلهم لحسابه. وهذه الحرب بالذات، تحتاج إلى تكامل أمني بالفعل للانتصار فيها، مع تجدد أساليب الجهات الإرهابية المختلفة، ولهذا السبب وغيره، وجب التكامل لا التعاون، واستحق التحرُّك المنهجي الواحد، لا الحراك الفردي .ويتفرع من هذه الخطى على طريق المواجهة مع قوى الارهاب عبر محورية الاتفاقية الأمنية ، تطور نوعي واعد في مستوى علاقات دول مجلس التعاون مع الدول الصديقة لها، والمجموعات الدولية، الأمر الذي سيضفي الحيوية على دور المجلس في المحافل الدولية التي تجحفلت في خندق الحرب على الإرهاب ووحدت جهودها لمواجهته مرحبة بمن التحق بها في هذا المضمار العسير[٢٩].

وهكذا تتولد في سياق ما تقدم قناعة لدى دول المنطقة وبشكل جلي بانه كلما ارتفعت حدة استهداف دول الخليج العربية، تطلّب الأمر منها تكاملاً أمنياً يرقى إلى مستوى التهديدات.

المطلب الثاني : الرؤية المستقبلية لأمن المنطقة

في ضوء التوقعات المحتملة على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية إقليميا ودوليا فانه ينتظر أن يشهد ميزان القوى في الخليج إعادة هيكلة جذرية ، فحسب خبراء الاستراتيجية الدولية ، فان التحديات الأمنية الجديدة سواء تلك الموجهة لتهديد الأمن الداخلي مثل انهيار الدولة وتصدعها طائفيا او تصاعد حمى المطالبة بالتغيير الديمقراطي أو الإرهاب العابر للحدود او الواثبة الى المنطقة من

[٢٩]– الاتفاقية الامنية الخليجية .. الضرورة المدروسة ، مقال منشور في صحيفة الاقتصادية السعودية ، العدد ٦٩٧٥ ، الخميس ٠١ محرم ١٤٣٤ هـ. الموافق ١٥ نوفمبر ٢٠١٢

الخارج من خلال القوى الاقليمية الطامعة (ايران وتركيا وحتى اسرائيل) والقوى الدولية الصاعدة مثل روسيا والصين والاتحاد الاوربي، ستفرض تغييرات عميقة في الإقليم ، في ضوء ذلك سيتغير الدور العسكري الأمريكي في العقد القادم وكذلك هيكل وطبيعة العلاقات الأمريكية مع الحلفاء الإقليميين، وفق مسارين: **اولهما** المسار الايجابي التقليدي القائم على تحقيق مقتضيات وظروف الاستقرار الإقليمي، والخليجي خاصة، بالنظر لأهميته في حسابات الاقتصاد العالمي في المدى المنظور، واستمرار الاعتماد الأمريكي على إمدادات الطاقة الخليجية .والذي يؤيد وجهة النظر هذه هو أن استراتيجية إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما تنظر إلى أمن الخليج ضمن المنظومة الإقليمية الأشمل، التي تبدأ من ضمان تحقيق الأمن والاستقرار في العراق خاصة الانسحاب الأميركي منه بنهاية العام ٢٠١١، والتوصل لتسوية مع إيران بشأن ملفها النووي لاسيما وأنها ممسكة بملفات أخرى غاية في الأهمية، بالإضافة إلى الحرص على تحقيق إنجاز في أفغانستان .

بيد ان حرص الولايات المتحدة على الاستقرار في المنطقة ، لن يلغ حرصا مماثلا من قبلها على تخفيف التواجد العسكري المباشر فيها والاستعاضة عنه بأسلوب ادارة الاحداث فيها عن بعد من خلال تشجيع ترتيبات الامن الجماعي فيها .

اما المسار **الثاني** الذي ينطلق من بؤرة معتمة ترى بان المنطقة قد دخلت من بوابة الإرهاب والديمقراطية في دوامة الابتزاز الأمريكي التي تمارس من خلال عمليات مستمرة لتفكيك بنى المنطقة بدءاً من العراق وامتداداً إلى الخليج وشبه الجزيرة العربية، أي على امتداد خط النفط العربي، ليعاد تركيبها حسب الرؤى الأمريكية التي تستهدف العقل العربي، لتحقيق أهداف أبعد ما تكون عن الشعار الأمريكي المرفوع في مكافحة الارهاب وزراعة الديمقراطية في الاراضي العربية . وبالتالي لا يستبعد من مخرجات هذا الافتراض ان تدخل المنطقة في اتون فوضى عارمة تنذر بتفجر الاوضاع الداخلية لدولها ، يتفاعل ذلك مع احتمالية ولادة جيل من الشباب العربي يؤمن بضرورة التغيير والثورة على الاوضاع السائدة في منطقة الخليج ، بعدما شهد تهاوي المشروع الامريكي في العراق وانحسار قدرتها ومصداقيتها في انتاج نموذج دولة مدنية على الطريقة الامريكية وما اسفر عنه ذلك من نتائج كارثية ، وشهد كذلك ارتفاع موجة التغيير الديمقراطي لأعتى النظم الامنية الشمولية في المنطقة العربية[٣٠] . وبالمحصلة النهائية ، فان كلا المشهدين يصبان بمحصلتهما في بوتقة انضاج الوعي

---

[٣٠] – سميرة رجب ، قراءة في مستقبل الخليج العربي ، ندوة للكاتبة في جمعية المنبر الإسلامي الوطني ، بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٠٥، مقال منشور في موقع التجديد العربي الالكتروني ، على الرابط ،:http://www.arabrenewal.info

الخليجي بأهمية الاعتماد على الذات ، وترصين دعائم التعاون الخليجي الامني عبر صيغة تكون أيضا قادرة على التعامل مع التحديات والانواء والاعاصير السياسية الأمنية التي عصفت بالمحيط الجغرافي، وتحصين البيت الخليجي المتمثل بـ(مجلس التعاون الخليجي) من تداعياتها وانعكاساتها، لاسيما في ظل اجواء الاحتقان الطائفي والديمقراطي التي سادت اجواء المنطقة العربية برمتها يقابلها التردد الامريكي والتكيف اللاحق مع متغيراتها بما يحط كثيرا من درجة مصداقية وامكانية الاعتماد على هذه الدولة مستقبلا في سبيل توفير عوامل الاستقرار للمنطقة.

وعلى الرغم مما تقدم لا يمكن – باي حال من الاحوال المشار اليها انفا – استبعاد فرضية استمرارية الولايات المتحدة في القيام بدور القائد للقوى العالمية فيما يتعلق بأمن منطقة ودول الخليج على الاقل في المدى المنظور، وذلك في ضوء مجموعة من الاعتبارات الاستراتيجية، أهمها:

- تحوّل الولايات المتحدة من عنصر مؤثر في معادلة أمن الخليج طوال العقود الثلاثة الأخيرة، إلى جزء من هذه المعادلة في أعقاب الحرب على العراق، نظرًا لتواجدها العسكري المباشر والكثيف.
- حرص الولايات المتحدة على تواجدها السياسي والأمني في المنطقة تحسبًا لأية تطورات في سياق أزمة البرنامج النووي الإيراني، وفي المقابل لا تزال دول مجلس التعاون ترى فيها الضامن الرئيس لأمن الخليج.
- كثافة المصالح الاقتصادية والتجارية المشتركة بين الولايات المتحدة ودول الخليج.

ومغزى ذلك كله أن الاستئثار الأمريكي بالجهد الأكبر لإعادة بناء النظام الأمني الإقليمي الجديد في الخليج، يفترض ثلاثة أمور سوف تسعى الإدارة الأمريكية خلال المرحلة القادمة إلى تحقيقها **أولها**، أن هذا النظام يجب أن يكون فعالا وأقل تكلفة وأكثر كفاءة في تحقيق المصالح الأمريكية و **ثانيها**، أن العراق الجديد سيكون شريكا مهما في هذا النظام، بما يمكن أن يعنيه ذلك من تأثيرات سلبية على محورية الدور السعودي في النظام الأمني الخليجي السابق لاحتلال الولايات المتحدة للعراق و **ثالثها**، أن النظام الأمني الجديد يجب أن يهتم بمواجهة عدة إشكاليات تهدد الاستقرار والأمن الإقليمي: إشكالية الاستقرار في العراق والإشكالية الإيرانية بما تعنيه من أدوار إيرانية لا ترضى عنها الولايات المتحدة في العراق والخليج والصراع العربي – الإسرائيلي، ناهيك عن أزمة أسلحة الدمار الشامل المتصاعدة بين إيران والولايات المتحدة.

الخاتمة

ان الامن في منطقة الخليج العربي وافاقه المستقبلية لا ينبان بالاستقرار على المدى القريب في ظل وجود بؤر للتوتر مازالت قائمة ومنها الملف النووي الايراني وعدم الاستقرار الامني في العراق وتصاعد موجة الارهاب في دول المنطقة، ولكن يمكن لدول الخليج العربي اتباع الآليات التالية للحفاظ على امنها واستقرارها:

١- تبني استراتيجية شاملة تتعامل مع القوى الدولية الفاعلة للمحافظة على مصالح دول الخليج العربي وذلك بالاستفادة من قدرات الولايات المتحدة الامريكية ،مع اقامة تحالفات مع القوى الكبرى الاخرى والقوى الصاعدة من اجل توسيع هامش الحركة وتعدد الخيارات لكل ما يخدم امن منطقة الخليج واستقرارها.

٢- يمكن ان يكون اعتماد دول الخليج العربي على الاتفاقيات الامنية مع الولايات المتحدة الامريكية والقوى الكبرى ،اعتمادا مؤقتا ومرحليا في ظل المخاطر الامنية الآنية وعدم قدرة هذه الدول على مواجهتها في الوقت الراهن ،مع امكانية اعادة النظر فيها وتعديل شروطها وتحقيق التوازن فيها مع التطور والتكامل الامني والعسكري بين دول المجلس.

٣- لقد اثبتت التجربة الطويلة لدول مجلس التعاون الخليجي ان التفكير والعمل بشكل جماعي هو ابرز نقاط قوة دول المجلس، ولذلك فان عليها الاعتماد على القوة الذاتية وهو ما عكسته الاتفاقية الامنية الخليجية، كما يمكن لدول المجلس اقامة تعاون امني وعسكري فعال مع المحيط العربي ولا سيما من خلال تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك.

٤- التحاور مع ايران لبناء اليات الثقة وابرام اتفاقيات امنية معها وابدال حالة التنافس والصراع معها الى تعاون وعلاقات اقتصادية وتجارية ، ومحاولة المشاركة في المفاوضات الجارية بينها والقوى الكبرى من اجل اقناعها بالتخلي عن برامجها النووية التسليحية مادام ان ذلك يدخل في ترتيبات الامن الخليجي.

٥- الانفتاح على العراق ومساعدته على النهوض من جديد لإعادة التوازن الاقليمي العربي مع ايران والابتعاد عن سياسات الثأر والانتقام من تصرفات سياسية سابقة، وخاصة ان دول الخليج الاكثر تأثرا بما يجري فيه من احداث .

ملخص

يعد موضوع امن الخليج من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسة الدولية عموما والسياسات الخليجية خصوصا في ظل التفاعلات الدائرة في المنطقة . ويتمثل الخلل الامني في منطقة الخليج العربي – على الاقل في الوقت الحاضر– بعدم قدرة دول مجلس التعاون الخليجي (بمفردها) من الدفاع عن

نفسها وتامين حمايتها عسكريا، الامر الذي جعل كلا منها تجد امنها في التحالف مع دول عظمى او اعطائها تسهيلات عسكرية من اجل حماية نفسها.

تنبع اشكالية البحث وهدفه في استكشاف الطبيعة المعقدة والمتبدلة للبيئة الامنية التي تعيشها منطقة الخليج العربي ، ومن ثم تقديم تصورات عن سبل مواجهة التحديات الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي ، واختبار مدى فاعلية الاتفاقيات والتدابير الامنية الثنائية والجماعية ، الاقليمية منها والعالمية في مواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة . سعيا لإثبات فرضية مفادها (ان دول مجلس التعاون الخليجي يمكن لها ان تستفيد من إمكاناتها المادية والاقتصادية مجتمعة من اجل تحقيق التكامل الامني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وذلك عبر ابرام اتفاقيات دولية جماعية وثنائيه من منطلق وحدة المصير الخليجي) .

وفي سياق ما تقدم جرى تقسيم البحث على ثلاثة مباحث ، سنبحث في المبحث الاول المعضلة الامنية لمنطقة الخليج العربي اما المبحث الثاني فسنعالج فيه الاتفاقيات الدولية في مواجهة المعضلة الامنية لمنطقة الخليج العربي ، اما المبحث الثالث فسنبحث فيه موضوع الابعاد الاستراتيجية للاتفاقيات الامنية ومستقبل المنطقة في ظلها.

ABSTRACT

The Impact of the security agreements on the Security of the Arabian Gulf

Submitted by:
Prof.Dr.Salah Jubair Albosaisi
Ass.prof.Samer Muayed Abdul Latif
University of Karbala

The security of the Gulf is one of topics that are located in the forefront of international politics in general and policy concerns of the Gulf, especially in light of the region circuit interactions. The security flaw in the Gulf region – till the present time - inability of the Gulf Cooperation Council (GCC) (alone) to protect itself, which made all of them find their security in alliance with the superpower countries or give military facilities for the same aim.

The research problematic and its aim Stems to explore the complex nature and the changing security environment that prevailed in the Arabian Gulf region, and then provide perceptions about how to deal with the security challenges of the GCC countries, and test the effectiveness of agreements and security measures bilateral and multilateral, regional and global in the face of the challenges faced by the region. In an effort to prove that hypothesis (that the GCC could potentially benefit from the physical and economic potential combined in order to achieve security and political, economic and social integration, through the conclusion of a collective international conventions, bilateral in terms of determination and unity of the Gulf.(

In the context of what progress has been split the research into three sections, we will look at the first part, the security dilemma for the Gulf region while the second section will deal with the international conventions in the face of the security dilemma for the Gulf region, while the third section we will look where the subject of the strategic dimensions of the conventions security and the future of the region in the shade.